استشهاد عدد من المناضلين تحت التعذيب وإضراب شهر عن الطعام للحصول على مبيد للحشرات

حالت السلطة لشهور عديدة « سنة اشهر بالخرطوم » دون المساعدات العينية التي حاولت اسرنا تبسيرها لنا . وقد ترتب على ذلك كله ان تردت صحتنا بصورة مسارعة وتفشت امراض الملاريا والدسنتاريا والكلى والقلب والضغط والسكر وامراض الرطوبة والجلد ، ولم تقدم السلطة غير خدمات صحية محدوده لاترقى الى خطورة تلك الحالات الا بعد ان دخل المعتقلون في سلسلة من الاضرابات عن الطعام.

استشهاد السجناء :

ان استهانة سلطة الردة الفاشية بحيات المعتقلين بتفاصيل مؤسفة . فقد فرضت السلطة على بعضنا ان ياخذ الحقن من وراء قضبان الزنازين ، لذلك ما كان مستبعدا ان تحمل جراح هذه المعاملة اللئيمة . ومن اثر هذه الجراح اسلم الرفيق عبد الله احمد ابراهيم سكرتير اتحاد المزارعين لجنوب النيل الابيض روحه الطاهرة في سجن الرنك في فبراير ١٩٧٢ ، كما اسلمها الرفيقان عبد الله الحجر ومحجوب حمد بعد مضي اشهر قلائل من اطلاق سراحهما ومن قبلهم وفي اواخر يوليو ١٩٧١ ، استشهد الرفيق مصطفى محمد صالح بعد مطاردة السلطة له وحرمانه الدواء بعد القاء القبض عليه .

جـ ـ وامرت سلطة الردة بوضع النساء المعتقلات في الخرطوم ومدني وخشم القربة وكوستي بسجن الحريم وسط المعتوهات والمومسات والمجرمات ورفضت السماح للمناضلة سعاد ابراهيم احمد برؤية طفلها البالغ من العمر ٣ سنوات علما بان والده ايضا نزيل السجن لمدة عشر سنوات بحكم صادر من « المحاكم » الايجازيه العاملة في يوليو ٧١ كما تعرضت المناضلات فاطمة احمد ابراهيم ونعمات مالك والخنساء صالح عمر وسميرة اسحق لسلسلة من الاهانات الخرقاء ، امتداء من طمس الردة للمواقع التي رصدت رقات ازواجهن الشهداء وانتهاء بوضعهن رهن الاعتقال المنزلي.

د ـ وقد كل ضروب وادوات الثقافة محجورة عنا ، وقد افتتح هذه الحملة الجهنمية الجنرال نميري حيث منع دخول الكتب لنا اثناء زياراته الانتقامية . وبعد سلسلة من الاضرابات سمح لنا بها . امر السلطة بالكتب ولكنه فترض شروطا مستحيلة وقع من جراتها اكثر «الكتب براءة وغفلة في دائرة المحظورات. وحتى «ان تمنع عنا السلطة الصحف « ربما في ذلك صحبها الصفراء البائرة » والمجلات والدمياع والتلفزيون والافلام والاوراق . وبهذا التعقيد العميق الذي تكنه السلطة للاستارة بشكل عام ، ارادت معاقبة المعتقلين روحيا بتجريدهم من كل سبيل للمعرفة ، وقد اسحب اثر هذا التجهيل على الطلاب في كافة المستويات ، اذ حرموا من مواصلة دراسهم داخل المعتقل وحرموا من اداء الامتحانات وتقديم الرسالات للدراسات فوق الجامعية واحبط مستقبلهم في تراثن هذه التدابير المعادية للاستارة والمعرفة.

هـ ـ واعمانا في الاستداد نفت السلطة في ٢٣ يناير ٧٢ اربعة واربعين معتقلا من الخرطوم الى مناطق قصية في غرب السودان لتضيف الى ظروفهم المستحيلة في الخرطوم ظروف النفي والابعاد بما انطوى عليه من نية مبيتة فحرم ٥٠٪ من اسر المعتقلين العاملين بالقطاع الخاص والمهن الحرة من اي مصدر للدخل ، ولا تصلت سلطة الردة من التزامها الذي قطعته في نوفمبر ١٩٧١ للجوئها الى اوامر العمل النفي لعدد من اولئك المعتقلين بقصد اسقاط الاعانة عن اسرهم والقاء كافة الحقوق التي تكفلها لهم قوانين الخدمة المدنية . وقد اتبعت السلطة في ذلك اساليب بالغة الخسة والدناءة اذ عقدت مجالس تاديب ملفقة وغياب المستخدم « المعتقل المين » واصطنعت اسئلةلهم وتطوعت بالاجابة نيابة عنهم لتخلص الى نتيجة فعلهم المنتهاء . ولم تقف حملة التشريد التعسفي على المعتقلين وحدهم بل شملت مئات التقاعيين الشرفاء. ويقف فصل مئتي معلم ومعلمة شاهدا على الظلام يطبق على بلادنا باسم العداء للشيوعية . بل وصلت درجة حمى التشفي بالسلطة ذروتها حين امتدت قرارات الفصل التعسفي الى زوجات بعض المعتقلين ، كما شردت السلطة غالبية الذين اطلق سراحهم باساليب منافية لابسط قواعد العدالة » .

ثم خلصت الرسالة الى القول :

« ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء

نحن نعلم ان احتقاد سلطة الردة علينا ـ كممثلين للحركة الديمقراطية ـ بلا حدود ... احتقاد بلغت عنده هذه السلطة حد الوساوس والسعار ، كصور من الفاعلات الحادة التي تصاحب اخفاقهم في كل المجالات وفي جر بلادنا في طريق التبعية وطريق التطور الراسمالي .

ان احتفاظ سلطة الردة بالمعتقلات وتهيئتها على هذا النحو الشرير ليس غير النسخ المطور من اغتيالاتها الايجازية في يوليو ١٩٧١ . انه اغتيال بمرور الوقت فقط وهذا ما تحاول السلطة ان تخفيه عن الراي العام الداخلي والخارجي . وذلك ـ بالضبط ـ ما نحاول ان نرصده لكم في رسالتنا هذه بشكل مجمل .

فعلى جدار اصوانكم الرهيبة وتضامن قوى شعبنا التقدمية التي تضع قضية حريتنا في اجفان نشاطها اليومي ، وعلى المواقف الباسلة التي وقفتها اسرنا ضدمجازفات السلطة بحياتنا ـ على ذلك جميعا نقف بباس شديد وهلابة لا تعرف الخور دفاعا عن حريتنا ، ونخوض مقاومة متصلة بالشروط المستحيلة التي تحف بحياتنا مما دفعنا للدخول في سلسلة من الاضرابات عن الطعام بلغ مجموعها اكثر من ثلاثين يوما لتحقيق دائرة من المطالب تتراوح بين رفع الحظر عن المناديل الورقية الطبية وتوفير المبيدات الحشرية ، حتى اطلاق سراحنا .

وسنظل نناضل في سبيل صيانة حياتنا وانتزاع حريتنا بوصفهما امكانيتان وهناهما دائما لخدمة شعبنا وبلادنا . وما نحسبنا نضيف جديدا ان اكدنا تدابير النظام الذليل لن تمس اصرارنا الثابت على توطيد بلادنا في طريق التقدم وفي نطاق الانسانية الغدمية .

مرة اخرى نرجو ان تقبلوا تقديرنا واعجابنا واحترامنا . وسيبقى ما بذلتم في سبيلنا نحن بالذات ، وفي سبيل قضية الديمقراطية والسلم ، وذكرى خصبة في وجداننا بجدارة العالم الاشتراكي الجديد الذي يولد من نضال الشعوب » . ■■

ثورة الشعب

احتفلت في الخامس من شهر تموز الجاري ، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بالذكرى الحادية عشرة لاستقلالها من نير الاستعمار الفرنسي الذي دام مائة وأثنين وثلاثين عاما «(١٨٣٠ ـ ١٩٦٢)» وقد جاء الاستقلال في سنة ١٩٦٢ بعد ثورة مسلحة استمرت طوال سبعة أعوام ، ليكرس الانتصار السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية على القوى التي كانت، في فرنسا والجزائر تقود احدى اخر المعارك للحفاظ على الامبريالية الفرنسية .

لقد دفعت الثورة الجزائرية التي انطلقت في سنة ١٩٥٤ ، بعد حالة غليان مستمرة، وسلسلة من الانتفاضات الثورية منذ الايام الاولى للغزو والاحتلال الفرنسي ، دفعت فوق المليون شهيد من مدنيين وعسكريين ثمن انقاذ الوطن ومستقبل الشعب الجزائري ، وكانت في انتصارها ، انتصارا لكفاح الامة العربية من اجل التحرر والاستقلال الوطني الحقيقي .

وفي ليلة اول تشرين الثاني سنة ١٩٥٤ اعلنت الحركة الديمقراطية ـ بلا حدود ... هجومية قام بها رجال جيش التحرير بمختلف انحاء الجزائر ، معلنة مولد العنف الثوري في وجه الطغيان والسيطرة الاستعمارية .

وشاهدت فترة السنتين التاليتين امتدادا واسعا للثورة وتصاعدا فخما في حجم عملياتها العسكرية ، كان دليلا على نمو جيش التحرير الوطني ، وقد تمكن من تحرير اجزاء واسعة من البلاد وضمته وجها لوجه امام قضية ادارة هذه المناطق وقضية الدفاع عنها وعن سكانها وكما كان على جيش التحرير مد الشعب في هذه المناطق المحررة بجميع وسائل الخدمات الادارية من تعليم ، وغذاء ونمبئة وتنظيم ، فان هذه الادارة للمناطق قد افرزت نوعا من العلاقات الجديدة ـ الاشتراكية العفوية بين المواطنين انفسهم .

اما على صعيد التعبئة ، فقد شاهدت المناطق غير المحررة بروز ظاهرة الفلاح الذي يتحول ليلا الى مقاتل ، او ظاهرة المقاتل الذي يتحول نهارا الى فلاح يعمل في الارض وخلال السنوات السبع التي دارت خلالها اعنف المعارك ، كان هناك عشرات الالاف من المقاتلين من جنود جيش التحرير منتشرين في كل مكان في الارياف والجبال الجزائرية يقدمون تحديا فائق توقعات قوات المستعمر الفرنسي المسلحة.

وبالاسلوب الجزائري لحرب العصابات تمكنت قوات جيش التحرير الوطني بسلاحها البسيط ان تحقق انتصارات ساحقة على قوات الاحتلال الفرنسي المدججة باحدث الاسلحة والمدفعية الثقيلة والطيران ، وتمكنت برغم حجم قواتها الضئيل نسبيا ، من شل جيش فاق حجمه ٨٠٠ الف جندي مدرب .

اساليب القتال

وهنا تتوجب الاشارة الى انه في الثورة الجزائرية كان للعمل الثوري المسلح صيغا عديدة . كانت هناك مثلا ، الجابهة العسكرية المباشرة ، والتصفية الجسدية الفردية للعناصر الاجنبية المعادية ، وللعناصر المتعاونة مع المستعمر . وكانت هناك الاعمال التخريبية التي استهدفت تعطيل العدو ، مثل نسف الجسور وقطع الاعمدة الكهربائية والاسلاك الهاتفية ، وما شابه ذلك .

كما كانت هناك المقاومة السلبية التي تمثلت في الاضرابات وفي رفض اوامر العدو . الا ان هذه النشاطات القتالية لم تكن تتخذ في كل المناطق وبصورة متشابهة . فالمقاومة داخل المدينة كانت تتخذ طابعا مختلفا عن المقاومة في الجبال ، كما ان الاهداف السياسية للعمليات العسكرية في المدن كانت تختلف عن امثالها في الريف الجزائري .

لقد كانت الاهداف الرئيسية لقوات الثورة في المدن ، تتمثل في تصفية الخونة من المتعاونين ، والمستعمرين الذين كانوا يبطشون بالمواطنين الجزائريين ، وفي تخريب المؤسسات والاماكن ، التي يشكل وجودها دعما للوجود الاستعماري . وكانت الغاية من تنشيط العمل الفدائي « النشاط الثوري في المدن » يستهدف ايضا ابراز وجود الثورة في المدن ونشر القناعة بان الثورة موجودة في كل مكان ، بالاضافة الى الاهداف المباشرة المحددة للعمليات . وبالاضافة الى صفة الحرية والدقة التامة التي تميزت بها عمليات المدن ، وقد ساعد التشكيل الهرمي لخلايا الفدائيين على استمرارية الثورة داخل المدن . فان الصفة التي تميزت بها ايضا العمليات الفدائية داخل المدن كانت الاختفاء بالشعب ، مما جعل سلطات الاحتلال ترتاب بكل جزائري وتتوقع انطلاق الرصاصة من اي مكان وفي اي وقت كان .

وبينما كانت عمليات المدن تستهدف اثبات وجود الثورة في كل مكان ، فان عمليات الجبال او حرب العصابات في الريف ، كان المقصود منها الحاق الهزائم الفادحة بقوات العدو ، والدفع به الى الهزيمة النهائية . وكانت المعارك والاشتباكات تختلف باختلاف المناطق .

الانتصار

وبعد سبع سنوات من الكفاح المسلح الثاري الذي كانت تواجه قوات جيش التحرير الوطني الجزائري ، جيشا استعماريا قوامه ٨٠٠ الف جندي ، تمكن الشعب الجزائري من انتزاع تسليم المستعمر الفرنسي بهزيمة في الجزائر واعترافه بحق هذا الشعب المشروع بتقرير مصيره . ولم تستطع لا فائقات القنابل ولا المنظمات الارهابية السرية الفرنسية من كسر ارادة الشعب الجزائري في التحرر والاستقلال وقد حرصت قيادات الثورة حتى عند ابتداء مفاوضات ايفيان في سنة ١٩٦٠ ، على استمرار المعارك حتى لا تفقد موقع القوة على طاولة المفاوضات . واستمرت المفاوضات حتى اذار ١٩٦٢ عندما توصل المتفاوضون الى الاتفاق على وقف اطلاق النار . وفي تموز ١٩٦٢ ، جرى الاستفتاء الذي صوت فيه الشعب باكمله الى جانب الاستقلال ، وارتفع في ٥ تموز العلم الجزائري للمرة الاولى في الجزائر بعد ١٣٢ سنة من الاستعمار .

حصيلة اعوام ما بعد الاستقلال

وحصيلة العمل الدؤوب خلال الاحدى عشر

الثورة الجزائرية المنتصرة في عامها الحادي عشر

الجزائري مستمرة لإنجاز وتطوير الاستقلال الوطني

عاما على الاستقلال ، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالبلاد نحو الانجاز الفعلي لاستقلالها السياسي والاقتصادي هي الدليل على استمرارية عزم الشعب ، الذي ناضل اجيالا وخاض ثورة مسلحة قدم فيها المليون شهيد ، على البقاء والاستمرار والسير على طريق انجاز مهمات مرحلة تحرره الوطني الديمقراطي .

منذ كانت الجزائر عند نهاية الحرب الاستعمارية على حافة الهاوية الاقتصادية فبالاضافة الى الشهداء والمصابين ، فقد اقتلعت هذه الحرب الطبقة الفلاحية وشتتتها، وخرج من معسكرات التجميع مليون فلاح ، عادوا الى قراهم ليجدوها ممسوحة من الوجود وليجدوا الحقول بور والقطعان مبادة . واجتاز الحدود المغربية والتونسية ٥٠٠ الف لاجيء .

وكان هناك اكثر من مليوني عاطل عن العمل واكثر من نصف السكان كانوا بحاجة الى الغون والتجدة . كما كانت اكثر من مليون هكتار من اجود الاراضي الزراعية مهجورة ، كما كانت المؤسسات والادارات خاوية .

فقد كان الفرنسيون والاوروبيون الاخرون الفاطين الجزائر ما يكن للجزء الاساسي من وسائل الانتاج ، في الزراعة والصناعة والنقل كذلك الامر بالنسبة لتجارة الجملة والمصارف. كانوا يملكون ٤٠٪ من الاراضي المزروعة و ٨٠٪ من المشاريع الصناعية ، و ٩٠٪ من الملاكات العليا ، و ٨٠٪ من المهن الحرة .

لذا رافق استقلال الجزائر اضطراب هائل في البنى الاقتصادية والاجتماعية . كانت الجزائر تنزف بمناطقها الزراعية البائسة وبؤس مدنها المتفاقم بتاثير الكساد وباكتها وبازمتها الاقتصادية والادارية المفككة . وكانت تراهنة الثورة المضادة على انهيار الجزائر المستقلة وسقوطها مجددا بين مخالب الاستعمار الجديد . ولكن ثورة الشعب المضطهد المحروم، ولدت الطاقة وارادة الاستمرار والبقاء ، وخوض مرحلة التحول في التنمية والتقدم الاجتماعي اللازمة لهذا البقاء والاستمرار .

ومسيرة الثورة الجزائرية المنتصرة لانجاز وتعزيز الاستقلال الوطني ، خلال السنوات الاحدى عشر من عمرها ، شهدت استرجاع الشعب الجزائري لثرواته الوطنية وتاميم القطاع المالي والصناعي والتجاري ، وتفجير الثورة الزراعية في الريف والثورة الصناعية الاساسية ، كما شهدت مباشرة عمليات تطوير وتنمية مناطق الواحات والاوراس والقبائل الكبرى ، والتوجيه العلمي والتقني للتعليم ، بهدف الانعتاق الكامل الاجتماعي والاقتصادي من الميراث الاستعماري .

ان التبعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال قد زالت . فالبترول اصبح تحت سيطرة الدولة الكاملة ، واصبحت الجزائر تتحكم بمحروقاتها من الحقل الى المرفا مرورا بالمعمل . اما المناجم فهي بدورها اصبحت ملكا للشعب، والثورة التي شملت الميدان الصناعي قد شملت ايضاالميادين الزراعية والتعليمية .

واذا كان سير التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي ، بطيئا في السنوات الاولى من الاستقلال ، الا ان هذا لم يقلل من عزيمة القيادة الثورية من ان تضاعف جهودها على اساس القناعة الثابتة بان الصناعة هي الركيزة الاولى والاساسية لتحقيق عملية التنمية . وبذلك اقيمت الصناعات الوطنية التي من شانها ان تمكن من استخدام الجزء الاكبر من المواد الوطنية الخام ، وتؤمن للبلد نموا اقتصاديا سليما .

وامام السؤال الاساسي : من اين نبدا ؟ السؤال الذي واجه معظم البلدان النامية ، اختارت الجزائر العمل على تركيز قواعد الصناعة الثقيلة على البدء بالصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، فوضعت المخططات وبحثت عن مصادر التمويل ثم شجعت اعمال استخراج الموارد الطبيعية الوطنية . فوضعت اولا المخطط الثلاثي « ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ » ثم قامت بعد ذلك بوضع المخطط الرباعي « ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ » . واذا كان المخطط الثلاثي قد ركز على احصاء الموارد الطبيعية للبلاد ، وعمل على وضع المشاريع المستعجلة والتي من شانها المساعدة على وضع اي مخطط واسع ، فان المخطط الرباعي قد ركز بصورة اساسية على الصناعة بحيث خصص ٤٥٪ من مجموع استثمارات المخطط الرباعي ككل للصناعة .

وقد كان الاختيار الصناعي نتيجة دراسة وتحليل لاوضاع الجزائر الخاصة ، والتي اظهرت انه ليس من سبيل الا باعتماد سياسة التصنيع الثقيل الذي من شانه تامين مستوى اعلى من الدخل القومي بعيدا عن الضغوط والتاثيرات الخارجية ، والاعتماد كليا في تمويل مشاريعها الصناعية الطموحة بنفسها . ولهذا دفع افراد الشعب الجزائري ثمنا غاليا بسياسة تقشف قاسية ، ولكنها مثمرة.

وتقوم الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التي خطط لها بدقة ، على ضرورة تسخير كافة مشاريع التنمية في اتجاه واحد « زراعة، صناعة ، تجارة » وعلى اساس ان كل فرع من فروع الاقتصاد يجب ان يكون منسجما ومكملا لغيره . فالقطاع الزراعي مثلا ، يجب ان يستفيد كثيرا من القطاع الصناعي ، بما يوفره هذا الاخير من مواد مصنعة تستعمل في الزراعة . كذلك الامر باستفادة الصناعة من القطاع الزراعي . ولهذا ركزت برامج التخطيط بصورة خاصة على التعليم ، وخاصة على التعليم التقني وتكوين الكوادر الفنية العالية الكفاءة ، مما ساعد الجزائر على سد حاجتها نسبيا من اليد العاملة الماهرة .

وقد تثبتت فعالية هذه الاستراتيجية خلال السبع سنوات ، وذلك في توصل الجزائر الى السيطرة الكاملة على جميع مرافقها الاقتصادية ، وتحقيق انجازات ضخمة على الصعيد الاقتصادي، كما انها قد حددت لنفسها موعدا سنة ١٩٨٠ ، لتخطي مرحلة التخلف ودخول مرحلة الدولة المتطورة في عالمنا المعاصر، غارية في ذلك ارقاما قياسية .

وقد اولت الجزائر اهمية خاصة لمسالة البحث والتنقيب على الثروات الطبيعية . فالى جانب البترول والغاز الطبيعي ، هناك النحاس والحديد والزنك والرصاص والفوسفات والرخام وحجر التونياء والفحم الحجري . وكانت هذه الثروات بالرغم من توفرها تعود في معظمها الى شركات اجنبية ، مما دفع القيادة الى التامين لاسترجاع هذه الثروات وجعلها تحت سلطة الدولة . فامنت المناجم سنة ١٩٦٦ ، وانشات الشركة الوطنية للابحاث واستغلال المواد المنجمية سنة ١٩٦٧، مما ساعد ايضا ، على اكتشاف احتياطي جديد من المواد المعدنية . وقد وضعت لكل هذه المعادن المكتشفة حديثا مشاريع خاصة ستستثمر فيها .

وهناك من جهة ثانية ، تطور الصناعة الميكانيكية ، التي تعد جميع القطاعات بما تحتاجه من المواد المصنعة ، وتساعد ايضا في تجهيز مختلف القطاعات الاقتصادية بالهياكل المعدنية اللازمة للاستثمار ، توفير المضخات والجرارات والصمامات وغيرها ، للفلاحة . هذا بالاضافة الى المصانع العديدة التي تضمها الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، ومن بينها مصانع الجرارات والمحركات، والسيارات والدراجات والالات الفلاحية .

وهناك من جهة ثالثة ، تطور الصناعات التركيماتية الهامة ، بحيث انشئت مصانع الامونياك والاسمدة الازوتية والاسمدة الفوسفاتية ، والميثانول والراتينج بالاضافة الى مصانع التكرير .

ولكون صناعة الصلب تعتبر المحور الرئيسي للصناعة الثقيلة ومعاد الاستقلال الاقتصادي ، فقد انشات الجزائر الشركة الوطنية للصلب والحديد سنة ١٩٦٤ ، وحددت مهمتها في وضع سياسة الدولة في مجال التعدين موضع التنفيذ . فانشئت المركب الصناعي بالحجارة قرب عنابة ، الذي يعتبر نواة لصناعة التعدين في البلاد . وبفضل هذا المصنع اصبحت معظم الانشاءات الصناعية تجد ما تريده من الصلب والحديد .

ولم تغفل القيادة ضرورة انشاء صناعة الالات الكهربائية والالكترونية للحاق بركب الحضارة في عصر الالكترون. لهذا تركز العمل على احداث سلسلة من المعامل تقوم بصنع وتركيب الالات الكهربائية والالكترونية، ونسعى لتدارك النقص في هذا المجال ، بصورة تدريجية .

ومن جهة اخرى ، تطورت الزراعة تطورا ملحوظا ما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٢ . وكانت القيادة قد باشرت بسلسلة من الاصلاحات الزراعية ، فجمعت بعض قطع الاراضي الصغيرة ، وانشات عليها تعاونيات زراعية متكاملة ، ووفرت الالات والبذار الجيدة ، وبذلت مساعي كبيرة لتوفير اكبر عدد ممكن من المرشدين الزراعيين ، وانشات المركز الوطني للابحاث الزراعية ، وعددا من معاهد التكوين الزراعي في انحاء البلاد ، بالاضافة الى بناء عدد من القرى النموذجية وتقديم القروض للفلاحين للارتفاع بمستواهم الحياتي والزراعي .

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٧١ ، صدر قانون الثورة الزراعية الذي حدد بموجبه العلاقة بين الارض والانسان . وبناء على هذا القانون افتتح صندوق الثورة الزراعية الذي اشرف على عملية مراقبة وتوزيع الاراضي . وقد نص القانون على مصادرة جميع الاراضي المملوكة من قبل اشخاص لا يقومون باستغلالها بانفسهم ، كما ينص على تحديد ملكية اولئك الاشخاص الذين يملكون مساحات كبيرة من الاراضي . ورفعت القيادة شعار الثورة الزراعية : الارض لمن يفلحها ، وبهذا اعادت الثروات وجعلها تحت سلطة الدولة . فامنت المناجم سنة ١٩٦٦ ، وانشات الشركة الوطنية